

تمويل مشروعات القطاع العام من خارج الميزانية العامة

* حسن أحمد الطيب بن طاهر

الملخص:

تهدف الدراسة لبحث آليات تمويل مشروعات القطاع العام من خارج الميزانية العامة، وذلك باستخدام الأسلوب الإحصائي والوصفي، وقد بينت الدراسة بأن هناك العديد من المشروعات الاقتصادية المتوقفة وخصوصاً مشروعات الصناديق الاستثمارية المملوكة للدولة الليبية التي تعاني من مشاكل تمويلية لاستكمالها، وإن الحكومات المتعاقبة لم تخصص لها ميزانيات، واكتفت بأن تقدم مخصصات غير مدروسة لتمويل الباب الثالث بمبالغ مالية لا تتعدى 2 مليار دينار ليبي في الوقت الذي يحتوي هذا الباب على مشروعات متوقفة وفرص استثمارية حقيقية تبلغ قيمة تمويلاتها مئات المليارات.

وتوصلت الدراسة أيضاً بأن هناك العديد من الآليات المتاحة وفقاً للتشريعات القائمة بالاقتصاد الليبي لتمويل مشروعات القطاع العام من خارج الميزانية والمتمثلة في الصيرفة الإسلامية والصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار، وإن أسلوب الاستثمار «BOT» والصور الأخرى من صور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في ليبيا يساعد على جذب الاستثمارات المباشرة المتعلقة بالمشروعات وخاصةً في مشاريع البنية التحتية، وكل المشروعات التي تكون الدولة في أمس الحاجة إليها وتعجز الميزانية العامة على تمويلها.

*عضو هيئة تدريس - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس ليبيا

المقدمة

يمثل تمويل مشاريع البنية التحتية كمشاريع الإسكان والمرافق العامة، ومشاريع الأشغال العامة، ومشاريع النقل العام، إضافةً إلى مشاريع خدمات التعليم والصحة والأمن والدفاع، عبئاً مالياً على نفقات جميع الدول وخاصة الدول النامية، واعتادت الحكومات المتمثلة في القطاع العام على إقامة وبناء وتشغيل هذه المشاريع وتمويلها من الميزانية العامة على قدر استطاعتها أو تمويلها عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي، وقد تلجأ الحكومات إلى زيادة نسبة الضرائب والرسوم المفروضة على المواطنين أو قد تفرض عليهم ضرائب جديدة لتوفير التمويل اللازم لإقامة مثل هذه المشاريع.

إلا إن هذا التوجه قد اختلف في بداية عقد الثمانينات، حيث تبهت الكثير من الدول وخاصة الدول النامية إلى صعوبة الاعتماد على الأساليب السابقة في تمويل تلك المشاريع، وتنفيذ خططها التنموية، ويعود ذلك إلى: -

■ عدم توفر الأموال الكافية في خزانة الدولة لتمويل جميع تلك المشاريع نتيجة لقلة الموارد المالية.

■ الاقتراض الداخلي باللجوء إلى طرح السندات الحكومية لا يجد الطلب الكافي من المواطنين لشراء هذه السندات نظراً لانخفاض الوعي المالي والمصرفي لدى جزء كبير منهم.

■ الاقتراض الخارجي: لا تمنح المؤسسات العالمية الدول الراغبة في الحصول على تمويل لمشاريعها إلا بنسبة ضئيلة من القروض المطلوبة، إضافة إلى أن هذه القروض محكومة بشروط واعتبارات تؤدي إلى صعوبة حصول الدول النامية عليها.

■ الزيادة في نسب الضرائب والرسوم أو فرض ضرائب جديدة على المواطنين يواجه ذلك غالباً بمقاومتهم وحدوث بعض الاضطرابات السياسية في الداخل، تؤدي إلى الضرر بالاستقرار الاقتصادي والسياسي.

كل تلك العوامل دفعت الحكومات إلى التفكير في إيجاد أساليب مكملة وليست بديلة توفر لها التمويل اللازم لإنجاز بعض المشاريع الهامة التي تقدم خدمات أساسية وضرورية للمواطنين، وقد سعت دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية إلى إشراك القطاع الخاص في تنفيذ هذه المشاريع وإدارتها وتشغيلها، ومن ثم التخفيف من أعبائها المالية

والإدارية وتفرغها للأعباء الرئيسية والهامة كالأمن والدفاع ونحوها، ويوضح الجدول رقم (1) أهم المجالات التي يمكن أن تلقى فرصا تمويلية من خارج الميزانية العامة.

الجدول (1) مجالات تمويلات القطاع الخاص

المواصلات	خدمات الشبكات	المرافق والخدمات العامة
<u>الجوي</u> مطارات، نقل جوي، أنظمة ملاحية أخرى	<u>الطاقة</u> إنتاج، توزيع	<u>تعليم</u> رياض أطفال، مدارس، جامعات،
<u>البري</u> طرق وجسور، أنفاق، محطات خدمات، نقل	<u>المياه</u> إنتاج، معالجة، توزيع	<u>صحة</u> مستشفيات، مصحات
<u>السكك الحديدية</u> خطوط سكك حديدية، نقل	النفايات جمع وإزالة، إعادة تدوير ومعالجة	<u>سياحة</u> فنادق، متاحف، مسارح
<u>البحري</u> شبكات، موانئ، نقل	اتصالات شبكات هواتف - ثابت ونقل	<u>رياضية ترفيهية</u> ملاعب رياضية، مسابح، أندية

المصدر: بن نعمان محمد ، بوزيدة حميد، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المحمية، 2015، ص 187

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في توضيح البدائل والخيارات المتاحة لتمويل المشروعات الاقتصادية من خارج الميزانية العامة والتي تحتاج إلى أموال كبيرة، وذلك بشكل يضمن مشاركة القطاع الخاص في دفع العملية الاقتصادية والاجتماعية، ويخفف العبء عن عاتق الميزانية العامة للدولة، دون الحاجة إلى التمويل الخارجي أو الاعتماد على أسلوب التمويل بالعجز والتي اعتادت عليه الحكومات الليبية المتعاقبة في تمويل الميزانية العامة، مما زاد من مستويات التضخم في الاقتصاد، وضعف من قدرة الدولة على استكمال مشروعاتها التنموية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن انخفاض الإيرادات النفطية الناجمة عن إقفال بعض الموانئ والحقول النفطية وانخفاض أسعار النفط العالمية وما نجم عنها من عجز كبير

بالميزانية العامة تعد تحدياً كبيراً أمام الحكومة الليبية في الاستمرار في تنفيذ المشروعات الاقتصادية والاجتماعية العامة أو تبني خطط تنموية مستقبلية طويلة الأجل يتم تمويلها من مواردها المالية، وبناءً على ذلك كان لا بد من البحث عن البدائل المتاحة لتمويل تلك المشروعات، بما يعمل على دفع عجلة التنمية ويخفف العبء عن الميزانية العامة، كما يضمن عدم توقف تنفيذ المشروعات التنموية بسبب عدم توفير التمويل اللازم لها، ويفسح المجال أمام القطاع الخاص بأن يكون شريكاً في تمويل عملية التنمية. وتتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل التالي: ما البدائل المقترحة لمشاركة القطاع الخاص في تمويل المشروعات الاقتصادية المتوقفة؟

الدراسات السابقة:

في حقيقة الأمر قد تم التركيز في هذا الجانب على أهم النتائج التي توصلت إليها مجموعة من الدراسات السابقة التي اجريت في الدول التي تتشابه نوعاً ما مع البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة الليبية، وذلك للاستفادة من نتائج تلك الدراسات في الوصول إلى البدائل المتاحة لمشاركة القطاع الخاص في تمويل المشروعات الاقتصادية المتوقفة:

دراسة: محمد عمر الشوريف & نجاح الطاهر البيصاص (2017).

عنوان الدراسة: « الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص كآلية لتحسين الخدمات بمنطقة الخمس»

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية احداث الشراكة بين القطاعين بمنطقة الخمس كحل للعديد من المشاكل التي تعاني منها المنطقة، وأهم ما توصلت إليه الدراسة ما يلي:

■ الشراكة بين القطاع العام والخاص تعتبر فرصة لتمويل المشروعات التي عجزت الدولة عن تمويلها .

■ تعدد صور الشراكة يجعل من الممكن المفاضلة فيما بينهما حتى يتم اختيار الشكل المناسب منها .

■ في ظل ما تعنيه منطقة الخمس (إحدى المناطق بالدولة الليبية) تعتبر الشراكة بين القطاع العام والخاص حلاً لتوفير ما عجزت الدولة عن تقديمه كما تمثل فرصة حقيقية لجلب بعض الاستثمارات القادرة على حل بعض الميخات بمنطقة موضوع الدراسة.

دراسة: محمد أشرف خليل حمدونة، (2017).

عنوان الدراسة: « العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني »

هدفت الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية وخاصة قطاع غزة، ودراسة العوامل المحددة للشراكة وتحليل أهم المتغيرات المؤثرة على نجاحها، وأهم ما توصلت إليه الدراسة ما يلي:

■ إن نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص يتوقف على عدة عوامل أهمها:
■ التشريعات ونصوص القانون، و السياسات الضريبية المطبقة، و توافر البنية التحتية، و سياسات اقتصادية ملائمة،

■ الأوضاع السياسية المستقرة التي ينتج عنها تحقيق معدلات نمو اقتصادي مطردة للدولة.
■ إن غياب المحاكم المختصة بالنزاعات التجارية وتعقيدات الإجراءات القضائية وقدم القوانين، أضعف من ثقة القطاع الخاص في القطاع الحكومي، مما قلل من فرص الدخول في شراكات بينهما.

■ عدم توافر الإرادة السياسية لذلك ومحاولة تذليل كافة العقبات أمامها والمخاطر المحيطة قلل من فرص الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

دراسة: زياد زنبوعه & منى خالد فرحات (2012)

عنوان الدراسة: « بدائل تمويل عملية التنمية في سوريا »

هدفت الدراسة إلى البحث عن البدائل المتاحة لتمويل مشروعات الخطط التنموية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة ما يلي::

■ إن الاعتماد على تمويل العجز في الميزانية العامة بواسطة طرح أذونات وسندات الخزنة يعد بديلاً ذا حدين، إذ إنه مع الميزات التي يتمتع بها هذا البديل، لا يمكن إغفال العيوب الملائمة له، لعل أهمها: استبعاد القطاع الخاص من المشاركة في تمويل خطط التنمية، وتحميل الميزانية العامة بأعباء الفوائد، في حال عدم تحقيق عوائد تتجاوز أصل الدين مضافاً الفوائد المستحقة.

■ تتعدد البدائل المتاحة لتمويل خطط التنمية التي تسهم في تخفيف العبء عن الميزانية العامة، وتتيح تمويل المشاريع الاستثمارية، وإنشاء البنية التحتية التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتحتاج إلى مدة استرداد رأس المال المستثمر فيها.

■ يجيز علماء الاقتصاد الإسلامي تمويل المشروعات التنموية من خلال طرح المشروعات على شكل نظام البناء والتشغيل والتحويل، أو الاعتماد على إصدار الصكوك الإسلامية بأنواعها المختلفة. ولا يجيزون إصدار أذونات وسندات الخزينة من أجل تمويل العجز.

دراسة: (Chimobi & Igwe 2010)

عنوان الدراسة: "عجز الميزانية وعرض النقود والتضخم في نيجيريا".
هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين عجز الميزانية العامة للدولة وعرض النقود والتضخم، وأهم ما توصلت إليه الدراسة ما يلي:

■ إن تمويل الميزانية العامة عن طريق إصدار النقود سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات والذي بدوره سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.
■ ضرورة البحث عن البدائل المتاحة بالاقتصاد النيجيري لتغطية عجز الميزانية دون اللجوء إلى التمويل التضخمي.

دراسة: (Saleh 2003)

عنوان الدراسة: "عجز القطاع العام وأداء الاقتصاد الكلي في لبنان (تحليل محاكاة)".
هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الإنفاق الحكومي المتزايد على أداء الاقتصاد الكلي، وأهم ما توصلت إليه الدراسة ما يلي:

■ إن اتباع سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري يؤدي إلى آثار إيجابية، تتمثل في تشجيع الاستثمار الخاص وزيادة العرض الكلي والاستقرار في الأمد الطويل.
■ إن اتباع سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي الاستهلاكي يؤدي إلى آثار سلبية على الاستثمار الخاص والعرض الكلي.

■ إن تمويل العجز بواسطة الإصدار النقدي يؤدي إلى حدوث التضخم وارتفاع معدل الفائدة.

■ إن تمويل العجز بواسطة السندات لا يؤدي إلى حدوث التضخم وارتفاع معدل الفائدة.

تعد هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة، وتتميز بأنها توضح العجز المالي الذي تعاني منه المالية العامة للدولة الليبية، وحجم المشروعات التنموية المتوقفة بسبب المشاكل التمويلية، وتقتراح اعتماد عددٍ من البدائل والوسائل التمويلية لاستكمال المشروعات الاقتصادية بما يكفل تخفيف العبء عن الميزانية العامة للدولة.

ثانياً: مزايا وعيوب تمويل القطاع الخاص للمشروعات العامة

الجدول أدناه يلخص أهم النقاط الإيجابية والسلبية لتمويل القطاع الخاص لمشروعات القطاع العام

جدول (2) أهم النقاط الإيجابية والسلبية لتمويل القطاع الخاص للمشروعات العامة

العيوب	المزايا	
سيطرة القطاع الخاص أو المستثمر الأجنبي على بعض المشروعات الإستراتيجية التي تمس قضية الأمن القومي	توفير البنية الأساسية ومشروعات القطاع العام بموارد من القطاع الخاص بما له من مزايا تفوق ظروف القطاع العام	1
تتضمن بعض العقود المحفزة على مشاركة القطاع الخاص على حزمة من الاعفاءات من التزامات متعددة ولمدة طويلة، تؤدي إلى الأحتكار ومنع المنافسة	التماشي مع التوجهات العالمية الحالية من حيث التوسع في مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الاقتصادية	2
حرص القطاع الخاص على الربحية العالية وتتم معالجة ذلك بتجديد أسعار السلع والخدمات المقدمة من المشاريع الاقتصادية	الحد من تزايد المديونية الداخلية والخارجية وما تجره من مشكلات اقتصادية وأحياناً سياسية بما تفرضه الجهات الدائنة من متطلبات تكون في كثير من الأحيان في غير صالح الدولة.	3
النواحي القضائية المتعلقة بطبيعة التمويل والتعاقد في إدارة المشروعات الذي تشترط بعض الجهات المنفذة وخصوصاً الأجنبية ربطها بجهات قضائية دولية	معالجة عجز الميزانية العامة، وما ينجم عنه من تضخم وآثار سلبية في على الاقتصاد الكلي	4
يتم إهمال تدريب وتكوين العمالة الوطنية في حالة المستثمر الأجنبي وهذا يعوق التنمية البشرية المحلية	المساعدة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعلقة بالمشروعات الاقتصادية وغير المباشرة المحفزة للأسواق المالية	5
تحرم الكوادر والخبرات الوطنية غالباً من الإدارة إذا كان المنفذ جهة أجنبية حيث تفضل عمالتها الخارجية	تحقيق مكاسب لكل من مقدمي الخدمات والمستفيدين منها بما يحقق كفاءة التشغيل وتحسين الخدمة ورفع مستوى المعيشة والإسراع في التنمية	6

المصدر: رشدي صالح عبد الفتاح، 2006، ص 267

ثالثاً: الوضع الراهن للميزانية العامة وتحديات التنمية في ليبيا:

إن التطورات التي حصلت في العالم خلال فترة الثلاثة عقود الماضية لم تنعكس على سياسات النظام السابق، فرغم الضغط الاقتصادي الذي تعرضت له الموارد المالية من بداية فترة الثمانينات بسبب انخفاض أسعار النفط، لم تنجح ليبيا إلى مشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في النشاط الاقتصادي لتعارضه مع فلسفة النظام الاقتصادي، وسياسة العزلة الدولية التي كانت تعاني منها البلاد في تلك الفترة، فأخذ الانفاق على المشاريع العامة يتناقص خلال فترة الثمانينات والتسعينيات الأمر الذي أدى إلى تدهور البنية التحتية للدولة، ومرت البلاد بما يسمى بسنوات العزلة والتشرف.

أضف إلى ذلك نهج النظام السابق سياسة الدعم من خلال الدعم الضمني فيما كان يسمى ببرنامج توزيع الثروة أو الصريح المتمثل في دعم المحروقات وبعض السلع الغذائية من خلال سياسة الدعم وموازنة الأسعار، أدى في بعض الحالات إلى الزيادة في حدة الاختلال في النفقات التسييرية نفسها مما حمل الميزانية نفقات غير إنتاجية وفقاً للمفاهيم الاقتصادية، ووجد زيادة في مستويات الطلب الكلي الفعال، وزاد من جمود درجة مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة والذي هو بالأصل غير مرن، وبالتالي زاد من حدة انكشاف الاقتصاد المحلي للعالم الخارجي، وذلك من خلال تعميق الخلل في المكون السلعي للعرض المحلي لصالح السلع المستوردة والذي أثر سلباً على موجودات الدولة من العملة الأجنبية والذي يمثل أحد التحديات الأقوى أمام عمل الحكومة الحالية والحكومات القادمة.

أما بالنسبة للفترة التي تلت ثورة السابع عشر من فبراير 2011، فهي تعد الفترة الأشد ضرراً على المركز المالي للدولة الليبية، حيث إن الظروف التي شهدتها البلاد في هذه الفترة من اغلاق الحقول والموانئ النفطية والنزاعات المسلحة حول الهلال النفطي وانعكاسها على انخفاض كميات الإنتاج والتصدير، وانخفاض أسعار النفط العالمية والتي بلغت إلى مستويات متدنية 25-30 دولاراً للبرميل مقارنة 110-120 دولاراً في الفترة السابقة، أدى بشكل مباشر إلى انخفاض المتحصلات المالية للدولة من الإيرادات النفطية، مما دفع مصرف ليبيا المركزي بالضغط على الحكومة للتفكير في تغيير بعض سياساتها المالية والتجارية حتى لا يستفحل الدين العام الناتج عن العجز في الميزانية العامة، وتتآكل احتياطيات الدولة من العملة الأجنبية نتيجة لانخفاض تدفقاتها وزيادة تسرباتها، حيث قدرت خسائر إقفال الموانئ النفطية من تاريخ الإقفال في شهر اغسطس 2013 حتى تاريخ نهاية العام 2016 بمبلغ 107 مليارات دولار أي ما يعادل 150 مليار دينار ليبي بإجمالي فاقد في الإنتاج ما كميته 1.5 مليار برميل (تقرير ديوان المحاسبة، 2016).

وبالنظر إلى الجدول (3 & 4) الذي يبين الحجم الفعلي للمصروفات العامة وتدفقات الإيرادات العامة الفعلية خلال فترة 2012-2017، يمكن أن نتبين بأن وضع المالية العامة ضعيف جداً وأن القدرة على الاستمرار في تمويل المشروعات الاقتصادية قد تضاءلت، حيث إن باب تمويل مشروعات التنمية كما هو موضح بالجدول أدناه كان أكثر تضرراً من انخفاض الإيرادات العامة وعجز الدولة على تغطية بنود إنفاقه، حيث إن نسبته لم تتجاوز 11 ٪، من إجمالي الإنفاق العام للفترة، وقد تضاءلت بشكل كبير خلال نهاية الفترة حيث بلغت فقط 5.8 ٪ من إجمالي الإنفاق لعام 2017، وبإمكان الدولة على المحافظة على مستويات الإنفاق التسييري قد تراجعت هي أيضاً وبشكل ملحوظ، حيث بلغ تراكم العجز المالي للموازنة العامة خلال الفترة 67 مليار دينار ليبي، وبلغ حجم الدين العام لنفس الفترة 57.53 مليار دينار ليبي وهي مبالغ تحصلت عليها الحكومة لتغطية العجز المالي في شكل سلف مقدمة من مصرف ليبيا المركزي خلال الأعوام 2014، 2015، 2016، 2017، (جدول 4).

الجدول (3) الوضع المالي للموازنة العامة الليبية خلال الفترة: 2012-2017

الفائض (العجز)	الإنفاق الفعلي					الإيرادات الفعلية	السنة
	الإجمالي*	الباب الرابع	الباب الثالث	الباب الثاني	الباب الأول	الإجمالي	
21	49	11	5	13	17	70	2012
(10)	65	10	13	14	25	55	2013
(22)	44	13	4	3	24	22	2014
(25)	36	8	4	4	20	11	2015
(21)	**30	5.8	1.5	2.8	19.5	9	2016
(10)	32	5.9	1.9	4.4	20.3	22	2017
(67)	256	53.7	29.4	41.2	125.8	189	مجموع السنوات

(*) يتضمن حجم الدين العام

(**) يتضمن ميزانية الطوارئ.

المصدر: تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة، 2015 & 2016 & 2017.

الجدول (4) الدين الحكومي لصالح مصرف ليبيا المركزي

البيان	القيمة بمليون دينار الليبي
سلفة الترتيبات المالية 2014	21، 711
سلفة الترتيبات المالية 2015	19، 172
سلفة الترتيبات المالية 2016	*6.056
سلفة الترتيبات المالية 2017	10.992
إجمالي الدين العام	57.53

(*) بلغ عجز الميزانية تقريبا 21 مليار دينار إلا أن المركزي تم تمويل ما بقيمته 15 مليار دينار ليبي من متبقيات الحكومة تطبيقاً لما أقره قانون الميزانية سنة 2014.

المصدر: تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة، 2015 & 2016 & 2017.

رابعاً: محاولات تغطية عجز الميزانية العامة

هناك العديد من المحاولات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة بعد ثورة السابع عشر من فبراير لمعالجة تزايد حجم الإنفاق من جهة ومن جهة أخرى البحث عن مصادر أخرى لتنمية حجم الإيرادات العامة، حيث إن جل المحاولات التي قامت بها اللجان المشتركة تنحصر في إيجاد الحلول من زيادة أسعار المحروقات والسلع الأساسية المدعومة، بالاستبدال أو بالرفع الجزئي والكلي، وتقليص الخدمات العامة مثل الإنفاق الدفاعي، وتقليص البعثات الدراسية والدبلوماسية، ورفع الرسوم الجمركية والضريبة من خلال إلغاء الإعفاءات غير المبررة، وتخفيضات في أعداد ومستويات أجور العمالة في القطاع العام، وإعادة التنظيم الإداري بالرقم الوطني، وحظر بعض السلع الاستيرادية بموجب اعتمادات مستندية، وأخيراً اعتماد موازنة استيرادية محددة الإنفاق على السلع المستوردة (بن طاهر & الوحش، 2016).

أغلب تلك المحاولات كانت تصب في جانب الإنفاق وذلك بترشيده أو بالأحرى تبني بعض البرامج التقشفية التي تعمل على التخفيض من حجمه من أجل تقليل حجم عجز الميزانية العامة، ولعل أبرز محاولات البحث عن مصادر فعالة لتمويل عجز الميزانية العامة من خلال تحقيق زيادة في جانب الإيرادات العامة، كانت المحاولات الأخيرة التي طرحت

في لقاء بما تسمى بلجنة الحوار الاقتصادي الليبي بين مصرف ليبيا المركزي وممثل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني وأعضاء من ديوان المحاسبة، بالعاصمة التونسية في شهر يونيو 2018، حيث أبرز ما جاء في هذا اللقاء هو الوصول إلى تعديل سعر صرف الدينار الليبي وذلك بتخفيض قيمته أمام العملات الأجنبية أو بفرض رسوم مالية على الصرف الأجنبي لمعالجة التشوه في سعر صرف العملات الأجنبية في السوق الموازية إلى غاية الوصول لتحرير سعر الصرف تحت مسمى إجراءات الإصلاح الاقتصادي¹.

قد يبدو في ظاهر تلك الإجراءات تحقيق نوع من الإصلاح الاقتصادي إلا أن الهدف الرئيسي منها هو تضخيم حجم الإيرادات العامة باعتبار أن 90 % على الأقل من حجم الإيرادات العامة هي إيرادات نفطية مقومة بالدولار وليس بالدينار الليبي ففي ظل تعديل سعر الصرف بالطريقة المباشرة أو بفرض رسوم مالية على التحويلات الأجنبية سيقفز حجم الإيرادات العامة إلى مستويات قد تتضاعف قيمته نتيجة لتعديل سعر صرف الدينار الليبي، وهذا الإجراء يطلق عليه في أدبيات الاقتصاد الكلي بسياسة تمويل عجز الميزانية العامة بتخفيض قيمة العملة الوطنية².

خامساً: الوضع الراهن للمشروعات الاقتصادية في ليبيا:

كما هو موضح بالملاحق (1 & 2 & 3) بلغت عدد مشاريع التنمية لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني 2796 مشروعاً وبلغت عدد العقود المبرمة مع الجهات التنفيذية والإشرافية 4490 عقد، وذلك عن طريق الممارسة أو بالتكليف المباشر أو بمحاضر اتفاق أو استمرارية، ووفقاً للتقارير الصادرة عن جهاز تطوير المراكز الإدارية لسنة 2016، تجاوزت القيمة المالية المتعاقد عليها لتنفيذ تلك المشاريع 45 مليار دينار ليبي، وكانت الحصة المالية لتنفيذ مشاريع الإسكان أكثر من نصف القيمة المالية لإجمالي المبالغ التي تم توقيعها لتنفيذ المشاريع التنموية، حيث بلغت القيمة المالية المتعاقد عليها لتنفيذ مشاريع الإسكان (24، 884، 077، 989 دل.)، وبلغ عدد المشاريع المنتهية وعليها التزامات (906) منها (58) فقط مشاريع إسكان، حيث تجاوزت قيمة الالتزامات المالية

1 * البيان الصحفي الختامي، للجنة الحوار الاقتصادي.

2 ** وفقاً للنظرية الكنزوية في تحليل الاقتصاد الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي في ظل استخدام أدوات السياسات الاقتصادية، يعد سعر الصرف أحد أدوات السياسة النقدية، ويتم استخدامه في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، وأن استخدام هذه الأداة في إطار السياسة المالية وذلك من أجل تحقيق وفرة في الإيرادات العامة سيترتب على ذلك زيادة في تعميق الخلل في الاقتصاد الكلي.

على تلك المشاريع (500) مليون دينار ليبي، منها حوالي (92) مليون دينار ليبي التزامات على مشروعات الإسكان المنتهية التنفيذ، وأما باقي المشروعات متوقفة منذ سنة 2011، (تقرير ديوان المحاسبة، 2016).

إن السبب الرئيسي لتوقف أغلب تلك المشروعات يرجع إلى غياب الخطط والرؤية الواضحة بشأن تحديد أولويات المشروعات المتعاقد عليها ومدى احتياجها في ظل ظروف الدولة الراهنة، وإن معظمها بدون أعمال مرافق خدمية وبنية تحتية مما يتعذر معه استغلالها في حال الانتهاء من تنفيذها، وبالإضافة إلى ذلك مغادرة الشركات لمواقع العمل بسبب الوضع الأمني والاعتداء على مواقعها خصوصاً بعد أحداث سنة 2014م.

وبلغ إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية المتوقفة التابعة للصناديق الاستثمارية 55 مشروعاً، وعدد المشاريع التابعة لشركات مملوكة للدولة الليبية 13 مشروعاً، بينما بلغت المشاريع المتوقفة والمملوكة لشركات القطاع الخاص 27 مشروعاً، وفقاً لآخر بيانات هيئة تشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة، في مختلف مجالات الاستثمار، ويرجع توقف تلك المشروعات لعدم توفر معطيات التنفيذ: كوجود المخصصات المالية وخصوصاً في المشاريع المتعاقد على تنفيذها مع أطراف أجنبية في ظل عدم توفر الظروف الأمنية بمناطق هذه المشاريع، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعثر الصناديق في استكمال المشروعات نتيجة لبعض المشاكل المالية التي تعاني منها، فصندوق الإنماء يعاني من القضايا المرفوعة ضده بما يعرف بقضايا برنامج توزيع الثروة المرفوعة من قبل المواطنين والتي تهدد مركزه المالي بالإفلاس وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه الغير والمرتبطة بعقود تنفيذ المشروعات، أما الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي فهو أيضاً يعاني من مشاكل مالية نتيجة للخسائر المالية التي تكبدتها الشركات التابعة له والتي أصبحت عاجزة عن توفير أقل قدر من الإيرادات لتغطية حجم إنفاقها نتيجة لتدني مستوى أدائها وما نجم عنه من تآكل لرأس مال الصندوق.

إن توقف تلك المشاريع لمدة أطول سيجرب عنه تهالك وانحيار كافة الأعمال التي تم تنفيذها في السابق خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الاستراتيجية كمشاريع البنى التحتية والمرافق المتكاملة والتي تشير تقارير ديوان المحاسبة بأن أغلب توريدات هذه المشاريع قد تم تشوينها مما سيرتب عنه ضياع هذه التشوينات في ظل عدم البدء في تنفيذها.

وقد ورد بتقرير ديوان المحاسبة لسنة 2016: «ضرورة العمل على وضع دراسة متكاملة لاستكمال جميع المشاريع الإسكانية للدولة بالتنسيق مع مجلس الوزراء والمؤسسات والجهات ذات العلاقة، على أن تتضمن مصادر بديلة لتمويل هذه المشاريع مثل الاتجاه إلى نظام الإقراض أو الاستثمار، على أن تعتمد الدراسة على التكلفة الحقيقية للأعمال المتبقية لهذه المشاريع المكتملة مثل أعمال البنية التحتية والخدمات، وإعادة تقييم قدرات المقاولين المتعاقد معهم من الناحية المادية والفنية وتطبيق الإجراءات المعمول بها على غير القادرين منهم». (تقرير ديوان المحاسبة، 2016).

سادساً: فرص الاستثمار في مشاريع القطاع العام ذات العائد المالي (الحالة الليبية)

لا ينحصر مفهوم الاستثمار في المشاريع المتوقفة في مرحلة التأسيس والإنشاء أو القائمة ولكنها غير مشغلة بشكل فعال، وإنما يذهب المفهوم إلى أبعد من ذلك، حيث يفتح المجال أمام المستثمرين بإنشاء مشاريع جديدة، وذلك باعتبار المشاريع ذات العائد المالي، مشاريع ذات أهمية اجتماعية وسياسية كبيرة، بتقديمها للمواطنين خدمات أساسية وضرورية، ومنافع وخدمات هذه المشاريع لا تعود على فرد أو مجموعة من الأفراد أو جهات معينة، وإنما تعود على كافة أفراد المجتمع سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، كما أنها لا تعود على قطاع اقتصادي دون غيره وإنما تشمل الكثير من قطاعات الاقتصاد، أضف إلى ذلك فإن هناك الكثير من المشاريع المتوقفة مشجعة للمستثمرين لكونها تدر دخلاً مالياً عند إدخالها للنشاط الاقتصادي، وبالتالي ليس من المجدي الاستمرار في تعطيل انطلاقها وهي تحتوي على فرصة حقيقية لعرضها للاستثمار.

ففي ظل محدودية الميزانية العامة وتماشياً مع السياسات المتبعة في العديد من دول العالم في تعزيز دور القطاع الخاص لتدارك أوجه النقص في الموارد المالية العامة بحيث تستكمل عن طريق التوجه لاقتصاد السوق، والتوجه نحو التحرر من القيود التي تعوق الاستثمار، فإن المشاريع الاستثمارية ذات العائد المالي في ليبيا لا يمكن الاستغناء عنها أو عن بعضها، بل ولا يمكن لأي نهضة اقتصادية أو اجتماعية في أي دولة أن تقوم بدونها لكونها من مشاريع البنية التحتية، من ناحية، ومن ناحية أخرى تعد من المشروعات الواعدة والجاذبة للاستثمار من وجهة نظر المهتمين بشأن الاستثمار في ليبيا لكونها مشاريع تدر عوائد مالية.

سابعاً: أساليب الاستثمار المقترحة في تمويل مشاريع القطاع العام-

ومن المعلوم أن المشاريع المملوكة للدولة تتصف في الغالب بكونها مستهلكة للعملة الأجنبية وبكونها غير منتجة لها بصورة مباشرة نظراً لصعوبة تصدير منتجاتها، وانسجاماً مع الاتجاه العالمي الحالي من حيث التوسع في مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية، فإن فتح مجال الاستثمار للقطاع الخاص في تمويل هذه المشاريع بأسلوب البناء والتشغيل والإعادة «BOT» يقلل من الاقتراض الحكومي ويساعد على التخفيف من الدين العام وبالتالي يقلل من معدلات التضخم والبطالة، خاصة إذا تم تشغيل عمالة محلية في هذه المشاريع، (الشديفات & الحسين، 2010).

ويقصد بأسلوب البناء - التشغيل - الإعادة «BOT»: الاستثمار الذي يتولى فيه المستثمر بناء Build وتشغيل Operate أحد مشاريع البنية التحتية على أن يتم تحويله Transfer مرة أخرى للحكومة بعد فترة زمنية كافية يتم فيها استرداد رأس المال المستثمر وتحقيق معدل عائد مناسب له، هذا بالنسبة لمشروعات القطاع العام المتوقفة عند التأسيس أو عند مرحلة معينة من الإنشاء والتشييد أو لإنشاء مشاريع جديدة كالموانئ والمطارات والإسكان..... الخ، واما بالنسبة للمشروعات القائمة وغير فعالة التشغيل، فيمكن تمويلها بأسلوب التأجير - التجديد - التشغيل - نقل الملكية، Lease - Renovate - Operate - Transfer "L.R.O.T" ، حيث تستأجر الجهة المنفذة مشروعاً قائماً وتتولى تجديده وتشغيله وتحصيل عوائده ثم تعيده للدولة في نهاية مدة الإيجار، أو أسلوب التحديث - التملك - التشغيل - نقل الملكية، Modernize - Own - Operate - Transfer "M.O.O.T" ، حيث تستخدم هذه الصورة في مشروع قائم يراد تحديثه وتطويره بتقنية ليست متاحة لدى الدولة ويتملكه منفذ المشروع مع اقتسام العوائد بينه وبين الدولة إلى حين إعادته بعد فترة يتفق عليها إلى الحكومة، (أبوغدة، 2009).

إن أسلوب الاستثمار «BOT» والصور الأخرى من عائلة «BOT» في ليبيا يساعد على جذب الاستثمارات المباشرة المتعلقة بالمشروعات وغير المباشرة المنشطة للسوق المالية الحالية، خاصة في مشاريع البنية التحتية كالموانئ والمطارات والسكك الحديد والإسكان، ومشاريع إنشاء المناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية الحرة، وبعض الصناعات الاستراتيجية كالصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والصناعات الاستخراجية غير النفطية،

ومشاريع الطاقة المتجددة، وكذلك المشاريع المتعلقة بالفنادق والقرى السياحية..... الخ، وكل المشروعات التي تكون الدولة في أمس الحاجة إليها وتعجز الميزانية العامة على تمويلها، والجدول رقم (8) يوضح صور BOT التي تم تطبيقها في التعاقد بالعديد من دول العالم.

الجدول (8) صور BOT التي تم تطبيقها في التعاقد بالعديد من الدول

البيان	التسمية المختصرة	صفة التعاقد
يتولى فيه المستثمر بناء وتشغيل أحد مشاريع البنية التحتية على أن يتم تحويله مرة أخرى للحكومة	B. O. T	البناء- التشغيل - نقل الملكية
يتميز عن BOT بأن فيه نقل ملكية المشروع مؤقتاً للجهة المنفذة	B. O. O. T	البناء - التملك - التشغيل - نقل الملكية
وفيه تظل الملكية القانونية للدولة ويقوم منفذ المشروع باستئجاره منها وإعادته إليها بعد انتهاء مدة الإيجار	B. L. T	البناء- التأجير - نقل الملكية
وفيه يتولى القطاع الخاص التصميم والإنشاء والإدارة بموافقة الدولة ويظل المشروع مملوكاً للجهة المنفذة وهو ملائم لمشروعات مؤقتة تصبح بعد فترة عديمة القيمة وهو من قبيل الخصخصة أو الملكية دون الإعادة	B. O. O	البناء - الملكية - التشغيل
وهو أيضاً يتعلق بمشروع تقوم بإنشائه الدولة وتسلمه للقطاع الخاص لتشغيله وإدارته مع تحصيل عوائد	B. T. O	البناء - نقل الملكية - التشغيل
يتولى القطاع الخاص إنشاء المشروع الذي تكون ملكيته للدولة ويستأجره منها	B. T. L	البناء - نقل الملكية - التأجير
تقوم الجهة المستثمرة ببناء المشروع وتملكه لفترة استئجاره فترة ثانية، ثم تعيده للدولة في نهاية المدة	B. O. L. T	البناء - التملك - التأجير - التحويل

البيان	التسمية المختصرة	صفة التعاقد
وفيهما يقوم المستثمر بإنشاء المشروع لحساب الدولة ثم يستأجره لمدة معينة يعيده بعدها إليها	B.L.T	البناء - نقل الملكية - التشغيل
وهي تشبه الصورة الأساسية إلا إن المنفذ يتولى التصميم	D.B.O.T	التصميم - التشغيل - التمويل - نقل الملكية
وفيه يتولى منفذ المشروع تصميمه ويتولى تمويله وتشغيله بمبادرة منه بعد الاتفاق	D.B.F.O	التصميم - البناء - التمويل - التشغيل
تشبه الصورة السابقة لكن المشروع لا يعود للدولة مرة أخرى وهو من قبيل الخصخصة	R.O.O	إعادة التأهيل والملكية والتشغيل
تستخدم هذه الصورة في مشروعات متعثره حيث يتولى القطاع الخاص إعادة هيكلتها وهي تشبه الصورة الاخيرة	R.O.T	إعادة التأهيل والتشغيل ونقل الملكية
وفيه تستأجر الجهة المنفذة للمشروع قائماً وتتولى تجديده وتشغيله وتحصيل عوائده ثم تعيده للدولة في نهاية مدة الإيجار.	L.R.O.T	التأجير - التجديد - التشغيل - نقل الملكية
تستخدم هذه الصورة في مشروع قائم يراد تحديثه وتطويره بتقنية ليست متاحة لدى الدولة ويملكه منفذ المشروع مع اقتسام العوائد بينه وبين الدولة إلى حين إعادتها.	M.O.O.T	التحديث - التملك - التشغيل - نقل الملكية

يعتبر أسلوب «BOOT» و «مرغوب للمستثمر الأجنبي أكثر من «BOT» لتوليه الإدارة والملكية.

■ يعتبر أسلوب «BOT» أكثر الصور مناسبة للاستثمار في بناء وتشديد مشاريع جديدة.

■ يعتبر أسلوب «LROT» و «MOOT» و «ROT» أكثر الصور المناسبة للاستثمار في المشاريع القائمة

■ يعتبر أسلوب «BTO» أفضل صور دعم القطاع الخاص الوطني.

ثامناً: آليات الحصول على مصادر تمويل الفرص والمشروعات الاستثمارية ذات الحجم الكبير
الجدول أدناه يبين الآليات المتاحة لتمويل المشروعات وفقاً للتشريعات القائمة بالاقتصاد الليبي

الجدول رقم (9) الآليات المتاحة لتمويل المشروعات الاقتصادية

ملاحظة	الصناديق الاستثمارية	الصكوك الإسلامية	الصيرفة الإسلامية	البيان
	القانون 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري + القانون 11 لسنة 2010، بشأن سوق المال	قانون الصكوك 4 لسنة 2016، ولائحته التنفيذية + القانون 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري + القانون 11 لسنة 2010، بشأن سوق المال	قانون المصارف (1) لسنة 2005، المعدل بقانون (46) لسنة 2012 بشأن الصيرفة الإسلامية + القانون 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري	الاطار القانوني
حخص رأس مال تأسيس الصندوق لا تسترد طيلة حياته	صندوق استثماري	تأسيس شركة ذات المسؤولية المحدودة تقوم بإصدار الصكوك نيابة عن المصدر (مالك المشروع)	تأسيس مصرف إسلامي	المتطلبات التأسيسية
	الهيئة العامة للرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية - وزارة الاقتصاد	الهيئة العامة للرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية - وزارة الاقتصاد	إدارة الرقابة على المصارف والنقد وشؤون الصيرفة الإسلامية - مصرف ليبيا المركزي	الجهة الإشرافية من الناحية الفنية
بالنسبة للمراجعة يجوز لهيئة الرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية تشكيل لجان مراجعة على أعمال وحسابات شركة إصدار الصكوك.	الهيئة العامة للرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية	<ul style="list-style-type: none"> ■ هيئة الرقابة الشرعية بهيئة سوق المال ■ هيئة الرقابة الشرعية بالشركة (جهة الإصدار) ■ هيئة مالكي الصكوك 	<ul style="list-style-type: none"> - الهيئة المركزية للرقابة الشرعية بالمصرف المركزي - هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف 	الجهة الرقابية المباشرة على الإجراءات التمويلية

ملاحظة	الصناديق الاستثمارية	الصكوك الإسلامية	الصيرفة الإسلامية	البيان
<p>- ينقضي الصندوق إذا انخفض عدد وثائق الاستثمار إلى (50 %) خمسين في المائة من إجمالي عدد الوثائق المكتتب فيها، ما لم يقرر أغلبية حملة الوثائق الاستمرار.</p> <p>- وينقضي الصندوق في جميع الأحوال إذا انخفض عدد الوثائق عن (25 %) خمسة وعشرين في المائة من العدد المكتتب فيه</p>	<p>- حصص الاستثمار النقدية لرأس مال الصندوق (نقدي أو عيني أو منافع خدمات أو خليط)</p> <p>- وثائق استثمارية تعادل عشرة أضعاف رأس المال المدفوع (نقدي فقط)</p>	<p>الصكوك الإسلامية (نقدي أو عيني أو منافع خدمات أو خليط)</p>	<p>التمويل المباشر وغير المباشر أو عن طريق حسابات الاستثمار (نقدي أو عيني أو منافع خدمات أو خليط)</p>	طرق التمويل
	<p>- لا يجوز لمدير الاستثمار مزاوله أية أعمال مصرفية، وعلى وجه خاص إقراض الغير، أو ضمانه، أو المضاربة في العملات أو المعادن الثمينة، كما لا يجوز له أن يتعامل في القيم المالية المنقولة الأخرى أو في غيرها من مجالات الاستثمار إلا بترخيص خاص من الهيئة العامة للرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وفي حدود نسبة الاستثمار التي يقررها.</p>	<p>- لا يجوز للشركة الإصدار إدراج أسهمها في سوق المال، كما لا يجوز لها الاندماج مع شركات أخرى.</p> <p>- لا يجوز للشركة أن تقوم برعاية إصدار أكثر من مشروع استثماري في الوقت ذاته.</p> <p>- لا يجوز تحويل الصكوك الحكومية إلى أسهم، وأما الصكوك غير الحكومية مثقلة بالشروط والقيود لتحويلها إلى أسهم.</p>	<p>جميع طرق التمويل والاستثمار المباشر وغير المباشر بما يوافق الشريعة الإسلامية ووفقاً للضوابط والحدود والشروط التي يقرها مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بناءً على ما تقترحه الهيئة المركزية للرقابة الشرعية</p>	القيود على عمليات التمويل

ملاحظة	الصناديق الاستثمارية	الصكوك الإسلامية	الصيرفة الإسلامية	البيان
	تحدد ملكية الصندوق للمشروعات الاستثمارية نسبة مساهمته برأس مالها.	يبقى المشروع الممول ملكاً لجهة الإصدار ما لم يتم تحويل الصكوك إلى أسهم.	- يحق للمصرف امتلاك المشروعات الاستثمارية لوحده أو بالمشاركة مع الغير من خلال موارده أو من خلال توظيف الحسابات المخصصة للاستثمار، وتحدد نسبة ملكيته بنسبة مساهمته فيها.	ملكية المشروعات الاستثمارية الممولة
	- يتم تعيين مدير للاستثمار وأن تكون شركة مرخصاً لها بممارسة نشاط إدارة صناديق الاستثمار أو جهة أجنبية متخصصة. - يقوم مدير الاستثمار بتسمية مجالس إدارة المشروعات التي يمتلكها الصندوق بنسبة المساهم الأكبر فيها. - لا يجوز للملكي حصص الاستثمار النقدية لرأس مال الصندوق المشترك في أنشطة استثمار أموال الصندوق، كما لا يجوز لشركة مدير الاستثمار استخدام أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة.	يتم تعيين مدير للاستثمار وهي شركة يجوز لها استثمار الأموال لصالح الغير وتكون مستقلة مالياً وإدارياً عن المصدر وجهة الإصدار	يقوم مجلس إدارة المصرف بتعيين مجالس إدارة (مدير للاستثمار فرد أو شركة) للمشروعات التي يمتلكها بصفة المساهم الأكبر فيها أو التي يديرها للغير وفقاً للاتفاق المبرم بين المصرف ومالك المشروع.	إدارة المشروعات الاستثمارية الممولة

النتائج والتوصيات:

من خلال دراسة موضوع تمويل مشروعات القطاع العام من خارج الميزانية العامة تم التوصل إلى التالي:

- إن التطورات الأخيرة التي حدثت في المالية العامة تعد مؤشراً يبين حجم انكشاف الاقتصاد الوطني للعالم الخارجي، ويعد أيضاً تحدياً كبيراً أمام الحكومة الليبية عند تبني خطط تنموية طويلة الأجل يتم تمويلها من الميزانية العامة.
- إن انخفاض الإيرادات النفطية الناجمة عن إقفال بعض الموانئ والحقول النفطية وانخفاض أسعار النفط العالمية، تعد تجربة حية تصف مدى عجز الاقتصاد الليبي على الاستمرار أمام التغير في الإيرادات النفطية، وتعد أيضاً درساً حقيقياً للحكومة عند تبني مشاريع تنموية طويلة الأمد تعتمد على مواردها المالية.
- بالرغم من أن المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدولة الليبية بدأت تظهر جلياً على المركز المالي للدولة، لم تعر الحكومات المتعاقبة بعد سنة 2011، أي اهتمام إلا بالبحث عن مصادر تمويل للإنفاق التسييري ليتضخم حجم الدين العام عليها ولصالح المصرف المركزي ليبلغ أكثر من 57 مليار دينار ليبي.
- انصب جل عمل الحكومات على القيام ببعض المحاولات لتخفيض حجم عجز الميزانية العامة وذلك من أجل تغطية وتلبية بعض الاحتياجات الوقتية وأكتفت بترك المشروعات الاستثمارية متوقفة دون القدرة على توفير مخصصات مالية لأستكمالها.
- إن ظاهر سياسات الحكومات السابقة والحكومة الحالية لازالت غائباً عنها أهمية تبني سياسات اقتصادية تعمل على مساعدة وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في استكمال وتمويل المشروعات الاقتصادية وخصوصاً تلك المشروعات ذات العائد الاستثماري.
- لا يوجد رؤية ولا تصور لأي آليات أو قنوات بديلة يمكن اللجوء إليها في تمويل واستكمال مشروعات التنمية، واكتفت الحكومات بأن تقدم مخصصات لتمويل الباب الثالث بمبالغ مالية لا تتعدى 2 مليار دينار ليبي في الوقت الذي يحتوي هذا الباب على مشروعات متوقفة وفرص استثمارية حقيقية تبلغ قيمة تمويلاتها مائات المليارات.

■ إن المركز المالي للدولة الليبية يدفع إلى التفكير في إيجاد أساليب مكاملة وبديلة توفر للحكومة التمويل اللازم لاستكمال المشروعات التنموية المتوقفة ذات العائد الاستثماري.

■ إن أسلوب «BOT»، أو إحدى صوره يمكن الاستفادة منه في استكمال المشروعات المتوقفة وإنشاء مشاريع بنية تحتية جديدة، وأيضاً يمكن استخدامه في تطوير مشاريع قائمة على السواء، وتعد مصدراً لتمويل هذه المشاريع والتي تواجه حالياً الكثير من المصاعب في تمويلها بدلاً من تركها متوقفة لسنوات.

الملاحق

الملاحق (1) مشروعات الصناديق الاستثمارية المتوقفة

ت	اسم المشروع	المدينة	المنطقة	تبعية المشروع
1	أبراج تريبولس	طرابلس	طرابلس المركز مقابل ذات العماد	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
2	باب طرابلس (2)	طرابلس	طريق المطار	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
3	باب طرابلس (3)	طرابلس	الفلاح	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
4	تطوير سوق الجمهورية	طرابلس	شارع الزاوية	الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية
5	تطوير سوق سوق الجمعة المجمع	طرابلس	سوق الجمعة	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
6	تطوير سوق عين زارة المجمع	طرابلس	عين زارة - سوق الجمعة	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
7	تطوير قرية النفط	طرابلس	السياحية	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
8	تطوير مصيف ابونواس	طرابلس	ابو نواس	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
9	تطوير منطقة الفلاح غرغور	طرابلس	الفلاح	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي

ت	اسم المشروع	المدينة	المنطقة	تبعية المشروع
10	تهيئة وتجهيز مواقع إسكانية لغرض إقامة مجاورة سكنية	زليتن	منطقة السبعة	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
11	تهيئة وتجهيز مواقع إسكانية لغرض إقامة مجاورة سكنية	غدامس	غدامس المدينة	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
12	تهيئة وتجهيز مواقع إسكانية لغرض إقامة مجاورة سكنية	العزيزية	العزيزية	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
13	تهيئة وتجهيز مواقع إسكانية لغرض إقامة مجاورة سكنية	البطنان	منطقة الجغبوب	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
14	تهيئة وتجهيز مواقع إسكانية لغرض إقامة مجاورة سكنية	وادي الشاطي	منطقة الزوية	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
15	حمام كبريتي	زليتن	محلة كادوش	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
16	سوق الحزام الأخضر	طرابلس	باب بن غشير	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
17	قرية سياحية متكاملة (المصيف المعلق)	صبراتة	منطقة تليل	الصندوق اللبي للتنمية والاستثمار الداخلي
18	لم يحدد طبيعة المشروع	مصراتة	الدافنية	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
19	لم يحدد طبيعة المشروع	مصراتة	السميدة	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
20	لم يحدد طبيعة المشروع	سرت	أبوزاهية	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
21	لم يحدد طبيعة المشروع	الخمس	غنيمة	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
22	لم يحدد طبيعة المشروع	الخمس	منطقة قريم	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي

ت	اسم المشروع	المدينة	المنطقة	تبعية المشروع
23	لم يحدد طبيعة المشروع	القره بوللي	منطقة العطايا	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
24	لم يحدد طبيعة المشروع	الجبل الأخضر	منطقة جرجار أمه	الصندوق الليبي للتنمية والاستثمار الداخلي
25	لم يحدد طبيعة المشروع	درنة	منطقة الحنية	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
26	مبنى هايتي الاستثماري	طرابلس	شارع هايتي	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
27	مجاورة سكنية متكاملة	طرابلس	جنزور منطقة الغيران	شركة الاستثمار الوطني + شركة الاستثمارات الخارجية + صندوق الانماء
28	مجمع اسبان التجاري	طرابلس	تاجوراء	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
29	مجمع إداري	طرابلس	طريق المطار الإشارة الضوئية	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
30	مدينة متكاملة (مدينة الطاقة)	صبراتة	منطقة تليل	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
31	مركب اللثامة الاستثماري(المدينة النموذجية)	بنغازي	منطقة اللثامة	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
32	مركب التطوير الاداري الخدمي السكني	بنغازي	حي الجزيرة	الصندوق الليبي للتنمية والاستثمار الداخلي
33	مركب جنزور الاستثماري	طرابلس	جنزور	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
34	مركب سياحي متكامل	طرابلس	سوق الجمعة - معيتيقة	الصندوق الليبي للتنمية والاستثمار الداخلي
35	مركب سياحي متكامل	القره بوللي	بمنطقة المثلث الرملي	الصندوق الليبي للتنمية والاستثمار الداخلي
36	مستشفى 200 سرير	طرابلس	طريق الفلاح السواني	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي

ت	اسم المشروع	المدينة	المنطقة	تعبية المشروع
37	مصنع لتسييل الغاز	زواره	منطقة مليته	الصندوق اللببي للتنمية والاستثمار الداخلي
38	مصيف الحمامة	الجبلى الأخضر	منطقة الحمامة	صندوق الإنماء الاقصادى والاجتماعى
39	مصيف سياحى	طرابلس	تاجوراء - غوط الرمان	صندوق الإنماء + شركة الاستثمار الوطنى + شركة الاستثمارات الخارجية
40	مصيف صرمان	صرمان	صرمان المدينة	صندوق الإنماء الاقصادى والاجتماعى
41	مصيف ظلميثة	المرج	منطقة ظلميثة	صندوق الإنماء الاقصادى والاجتماعى
42	مصيف قمينس	بنغازى	منطقة قمينس	الصندوق اللببى للاستثمار الداخلى والتنمية
43	مطعم الشراع	طرابلس	الظهرة ة خيمة اجاويد سابقاً	صندوق الإنماء الاقصادى والاجتماعى
44	معرض طرابلس الدولى	جفارة	قوط أبوساق بالسوانى	الصندوق اللببى للتنمية والاستثمار الداخلى
45	منتجع سياحى	الزاوية	المنقوب	صندوق الإنماء الاقصادى والاجتماعى
46	منتجع سياحى	طرابلس	تاجوراء	صندوق الإنماء الاقصادى والاجتماعى
47	منتجع سياحى	الزاوية	المطرده	صندوق الإنماء الاقصادى والاجتماعى
48	منتجع سياحى	البىضاء	منطقة راس بىاض	صندوق الإنماء الاقصادى والاجتماعى
49	منتجع سياحى	الطنان	منطقة راس التين	صندوق الإنماء الاقصادى والاجتماعى
50	منتجع سياحى (عرعار 1)	مصراته	منطقة عرعار	صندوق الإنماء الاقصادى والاجتماعى

ت	اسم المشروع	المدينة	المنطقة	تبعية المشروع
51	منتجع سياحي (عرعار) (2)	مصراتة	منطقة عرعار	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
52	منتجع سياحي متكامل	طبرق	طبرق المدينة	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
53	منتجع سياحي متكامل	درنة	منطقة الأثرون	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
54	مول معيتيقة	طرابلس	سوق الجمعة معيتيقة	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
55	نادي رجال الأعمال	طرابلس	سوق الجمعة معيتيقة الموقع المجاور لبرج البحر	الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية

المصدر: الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة

الملحق (2) المشروعات الاستثمارية المتوقفة والتي تتبع جهات أخرى*

ت	اسم المشروع	المدينة	المنطقة
1	الترسانة البحرية	الخمس	منطقة الميناء
2	تطوير مصيف الصناعة	مصراتة	مرباط
3	تطوير منطقة المنصورة	طرابلس	باب العزيزية
4	توسيع مجمع مليته للغاز	زواره	مليته
5	حدائق تاجوراء (منتجع تجاري + وحدات سكنية + مرفق سياحي متكامل)	طرابلس	تاجوراء
6	سوق أوياء الاستثماري	طرابلس	طريق السواني بوابة الجبس
7	فندق 5 نجوم و مركب سياحي	صبراتة	منطقة تليل
8	قرية سياحية ومسبح لعروض الدلافين	طرابلس	سوق الجمعة
9	قرية اليمامة السياحية	مصراتة	منطقة ذات الرمال
10	قرية سياحية	طرابلس	تاجوراء طريق الشط
11	قرية سياحية	صبراتة	منطقة تليل مليته
12	قرية سياحية	قصر الأخيار	سيدي عمير 2

ت	اسم المشروع	المدينة	المنطقة
13	قرية سياحية متكاملة	صبراتة	منطقة تليل
14	قرية مليتة السياحية	صبراتة	مليتة
15	مدينة الترفيه المتوسط	صبراتة	منطقة تليل
16	مدينة سياحية متكاملة	القره بولي	منطقة سيدي عمير
17	مدينة متكاملة باسم المدينة الخضراء	القره بولي	منطقة سيدي عمير
18	مرفق تعليمي	بنغازي	بنغازي المدينة
19	مركب جرف تليل السياحي	صبراتة	منطقة تليل
20	مركب سياحي متكامل	صبراتة	منطقة تليل
21	مركز تجاري	طرابلس	تاجوراء داخل مخطط 10 الآف وحدة سكنية
22	مركز تجاري	طرابلس	تاجوراء داخل مخطط 10 الآف وحدة سكنية
23	مركز صحي	طرابلس	تاجوراء داخل مخطط 10 الآف وحدة سكنية
24	مستشفى الليبي الأوروبي	بنغازي	القوارشة
25	مستشفى المركز الليبي الأوروبي	طرابلس	تاجوراء داخل مخطط 10 الآف وحدة سكنية
26	مركز لعلاج القلب	طرابلس	تاجوراء داخل مخطط 10 الآف وحدة سكنية
27	مستشفى و مركز أبحاث	طرابلس	تاجوراء داخل مخطط 10 الآف وحدة سكنية
28	مشروع وحدات سكنية	غريان	تغسات
29	مصنع لصناعة المباني جاهزة	العزيزية	المنطقة الصناعية
30	معرض لمواد البناء و المواد الصحية	مصراتة	قصر حمد
31	قرية سياحية الحمراء السياحي	مصراتة	الداقنية
32	منتزه ترفيهي النورس الذهبي	صبراتة	منطقة تليل

ت	اسم المشروع	المدينة	المنطقة
33	منتجع حب الرمان	صرمان	صرمان المدينة
34	منتجع سيحي	قصر الأخيار	سيدي عمير 4
35	منتجع سيحي	درنة	منطقة الجبيلة
36	مركب سيحي متكامل	طرابلس	جنزور- منطقة شهداء عبدالجلي
37	منتجع سيحي	قصر الأخيار	سيدي عمير 3
38	منتزه الجوهرة	مصراة	رأس الطوبة
39	مول تجاري بمشروع السكني	بنغازي	فتفودة
40	وحدات سكنية	مصراة	منطقة إزريق

(*)- الشركة الوطنية للتنمية والاستثمار القابضة، شركة الاستثمار الوطني، المؤسسة الليبية للنفط. شركات القطاع الخاص

المصدر: الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة

الملحق (3) المشروعات التنموية المتوقفة

ت	القطاعات الاقتصادية	عدد المشروعات	عدد عقود المشروعات	قيمة التعاقدات بمليون دينار الليبي
1	العمل والتأهيل	11	16	6
2	العدل	23	47	402
3	الصحة والبيئة	338	441	434,2
4	الشؤون الاجتماعية	19	30	373
5	الشباب والرياضة	162	192	250,2
6	السياحة والآثار	21	46	525
7	الزراعة	19	27	20
8	الداخلية	97	132	600
9	الثقافة والمجتمع المدني	72	89	194
10	التعليم العالي والبحث العلمي	245	308	791,8
11	التربية والتعليم	489	553	614

ت	القطاعات الاقتصادية	عدد المشروعات	عدد عقود المشروعات	قيمة التعاقدات بمليون دينار الليبي
12	الأوقاف والشؤون الإسلامية	5	12	7
13	الإعلام	16	23	87
14	الإسكان	608	1725	884, 24
15	المرافق والمباني العامة	671	849	606, 4
المجموع		2796 مشروع	4490 عقد	793, 45 د.ل

المصدر: جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية.

المراجع

باللغة العربية

- 1 - بن نعمان محمد & بوزيدة حميد، 2015 «دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المحمية»، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الثاني، جامعة الوادي، الجزائر، ص 187.
- 2 - حسن أحمد بن طاهر & صابر المهدي الوحش، 2016 "لأزمة تحديات وللدولة سياسات"، مجلة الاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد العاشر، جامعة الزيتونة، سوق الأحد، ليبيا. ص 181.
- 3 - ديوان المحاسبة الليبي، التقرير السنوي لسنة 2015م، طرابلس، ليبيا، 2016.
- 4 - ديوان المحاسبة الليبي، التقرير السنوي لسنة 2016م، طرابلس، ليبيا، 2017.
- 5 - ديوان المحاسبة الليبي، التقرير السنوي لسنة 2017م، طرابلس، ليبيا، 2018.
- 6 - رشدي صالح عبد الفتاح، 2006، «التمويل المصري لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية»، اتحاد المصارف العربية، لبنان، ص 267
- 7 - زياد زنبوعه & منى خالد فرحات، 2012، "بدائل تمويل عملية التنمية في سوريا"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، دمشق.
- 8 - عبد الستار أبو غدة، 2009، «عقد البناء والتشغيل وإعادة (B.O.T) وتطبيقه في تعمیر الأوقاف والمرافق العامة»، منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشر، إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 5-8
- 9 - فيصل عليان الياس الشديفات & محمد يوسف الحسين، 2009 "تمويل مشروعات البوت"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، دمشق، ص 510-514
- 10 - محمد أشرف خليل حمدونة، 2017، «العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني (من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة)»، رسالة ماجستير،

كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، غزة فلسطين.

11 - محمد عمر الشوريف & نجاح الطاهر البيباس، 2017، « الشركة ما بين القطاعين العام والخاص كألية لتحسين الخدمات بمنطقة الخمس»، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، جامعة المرقب، الخمس - ليبيا.

باللغة الانجليزية

- 12- Chimobi O. P., and Igwe O. L., 2010, “Budget Deficit, Money Supply and Inflation in Nigeria. European Journal of Economics”. Finance and Administrative Sciences. Pp. 52- 60. .
- 13- Saleh A. S., 2013, “Public Sector Deficits and Macroeconomic Performance in Lebanon: A Simulation Analysis”. Working Paper. Department of Economics, University of Wollongong.